

العدد ٤٨١ / آذار
التاريخ ٢٠٢١ / ٢ / ٢٠

مجلة الحكمة (مجلة فصلية علمية محكمة)

عضو في مركز ISC اورقمها الدولي ISSN2223

الى / أ.د. لطيف حاتم الزامل

طالب الماجستير : حازم وصي جواد

م / قبول نشر

تحية طيبة

نؤيد لكم بأن بحثكم الموسوم (الجملة مسنداً اليه - نظرة وصفية تحليلية) قد تم قبوله وسيتم نشره ضمن الأعداد القادمة من مجلتنا.
مع فائق التقدير..

أ.م.د. رضا الموسوي
مدير تحرير المجلة

٢٠٢١ / ٢ / ٢٠

نسخة منه الى
ملف المجلة

جامعة القادسية
كلية التربية
قسم اللغة العربية

الجملة مسنداً إليه: نظرة وصفية تحليلية

الأستاذ الدكتور
لطيف حاتم الزامل
كلية التربية - جامعة القادسية

الباحث
حازم وصي جواد
كلية التربية - جامعة القادسية

ملخص

يهدف هذا البحث إلى بيان مسألة ,وهي مجيء المسند إليه جملة من خلال النظرة الوصفية لهذا العنصر الرئيس من عناصر الجملة ، إذ تقوم الجملة العربية على ركنين رئيسيين هما : المسند والمسند إليه , ولا بد للجملة منها لفظاً أو تقديرأ , وما سواهما فضلات يمكن الاستغناء عنها.

وقد قرر النحاة في قواعدهم أن المسند إليه لا يكون إلا مفردا , أي : لا يمكن أن يكون جملة , فالإسناد للجملة أو الفعل ممتنع عندهم .

إلا أن هنالك من النحاة من أجاز أن يأتي المسند إليه جملة سواء أكان هذا الإسناد بشكل مطلق أو بشرط وسواء أكان هذا المسند إليه مبتدأ , أم فاعلاً أم نائباً عن الفاعل .

واعتمد من أجاز الإسناد للجملة على نصوص فصيحة أوردها متكلموا اللغة , وعدها النحاة خارجة عن القواعد والمعايير التي بُني عليها النحو العربي والذي بُنيت قواعده على استقراء قسم من اللغة وليس اللغة كلّها.

توطئة :

يعرّف النظام بأنه: ((مجموعة من العناصر تحكمها جملة من العلاقات التي تقيمها فيما بينها)) (1) ، أو هو : ((مجموعة من العناصر المتناسقة ، والمتداخلة)) (2) ، وبناء على هذا فكل ما يتسم بالوحدة والاتساق ، فهو نظام ، وكل نظام هو بنية ونسق (3) ، والبنية هي: ((نسق من العلاقات الباطنة وتتصف بالوحدة الداخلية والانتظام الذاتي)) (4) ، والنسق هو : ((نظام ينطوي على استقلال ذاتي يشكل كلا موحدًا . . .)) (5) .

والجملة بنية ونسق مركّب من عناصر لغوية ترتبط مع بعضها على وفق نظام معين تواضع عليه أهل اللغة في أصل الوضع ، واستتبطنها النحاة في قواعدهم .

والنظام الأساسي الذي اعتمده علماء النحو في بناء الجملة ، هو الإسناد ، وكل بناء تركيبّي تتحقق منه الفائدة يقوم على ركنين أساسيين هما : المسند والمسند إليه ، وهذا ما أشار إليه سيبويه (ت 180هـ) بقوله : ((هذا باب المسند والمسند إليه ، وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر ، ولا يجد المتكلم منه بدءًا ، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه ، وهو قولك : عبد الله أخوك ، ومثل ذلك : يذهب عبد الله ، فلا بدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء ، ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك : كان عبد الله منطلقًا ، وليت زيدا منطلق ؛ لأنّ هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده)) (6) .

فسيبويه وإن لم يذكر مصطلح (الجملة) ، لكن الذي يفهم من كلامه الإشارة إلى أنّ الجملة بنية ثنائية ولابد لتركيبها من تلازم (المسند والمسند إليه) ، فهما شرط قيامها ، ويسمى هذا البناء كلامًا . واشتراط لهذا الكلام أنّ يُحسن السكوت عليه ، إذ يقول : ((ألا ترى أنّك لو قلت : فيها عبد الله حسن السكوت وكان كلامًا مستقيمًا)) (7) .

وأما المبرد (ت 285هـ) - الذي ظهر عنده مصطلح الجملة - فجعل حسن السكوت وتمام الفائدة اكتمالًا لمدلول الجملة ، قال : ((وإنّما كان الفاعل رفعا ؛ لأنّه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت ، وتجب بها الفائدة للمخاطب ، فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء ، والخبر إذا قلت : قام زيد فهو بمنزلة قولك : القائم زيد)) (8) .

ولا يشترط ابن هشام (ت 761هـ) في تكوين الجملة أنّ تكون مفيدة ، فقد تفيد ، أو لا تفيد بعكس الكلام ، إلا أنّ الجملة عنده سواء أفادت أم لم تقد ، فهي تقوم على العلاقة الإسنادية التي تقوم بين العناصر التي تتألف منها الجملة ، فالكلام والجملة عنده يشتركان في وجود الإسناد فإنّ أفاد هذا الإسناد فهو كلام وجملة ، وإن لم يفد فهو جملة فقط (9) .

وإذا عدنا إلى كلام سيبويه ، والمبرد ، والأمثلة التي ساقاها ، نجدها قد تكونت من مبتدأ وخبر ، وفعل وفاعل ، أي : جملة اسمية ، وجملة فعلية ، ثم أضاف النحاة جملاً أخرى على هذا التقسيم ، نحو : ((الجملة الشرطية ، والجملة الظرفية))⁽¹⁰⁾ .

وهذا التقسيم للجملة بالاعتماد على صدرها ، إذ تتألف الجملة من عناصر ، هي صنفان : الاسم ، والفعل وبتركيبهما مع بعضها تكون الجملة ، ولا يختلف النحويون في هذا .

نظام الإسناد في الجملة العربية :

إنَّ أساس التركيب ومحوره في الجملة هو (المسند والمسند إليه) ، والمسند إليه لا يكون إلا اسماً سواء أكان مبتدأ ، أم فاعلاً ، والمسند يأتي اسماً وفعلًا ، وبمعنى آخر الاسم يصلح أن يكون مسنداً ومسنداً إليه والفعل لا يصلح إلا أن يكون مسنداً ، قال ابن السراج (ت 316هـ) : ((إنَّ الاسم ما جاز أن تُخبر عنه ، نحو قولك : عمرو منطلق ، وقام بكر ، والفعل ما كان خبراً . ولا يجوز أن تُخبر عنه ، نحو قولك : أخوك يقوم ، وقام أخوك ، فيكون حديثاً عن الأخ ، ولا يجوز أن تقول : ذهب يقوم ، ولا يقوم يجلس))⁽¹¹⁾ .

وهذا ما أشار إليه السيرافي (ت 368هـ) في حديثه عن ركني الإسناد ، إذ قال : ((إنَّ أرضى الوجوه في المسند والمسند إليه أن يكون المسند معناه الحديث والخبر ، والمسند إليه المحدث عنه ، وذلك على وجهين : فاعل وفعل ، كقولك : قام زيد ، وينطلق عمرو ، واسم وخبر ، كقولك : زيد قائم ، وإنَّ عمراً منطلق ، فالفعل حديث عن الفاعل ، والخبر حديث عن الاسم ، فالمسند هو الفعل ، وهو خبر الاسم ، والمسند إليه هو الفاعل ، وهو الاسم المخبر عنه))⁽¹²⁾ ، فمن علامات الاسم والتي تميزه من الفعل أن يكون مسنداً إليه ، قال ابن مالك⁽¹³⁾ (ت 672هـ) :

بالجرّ والتّووين والندا وألّ ومسندٍ للاسم تمييزٌ حصل .

والإسناد رابطة ينتظم بواسطتها المسند مع المسند إليه فيكونان جملة تامة ، قال ابن يعيش (ت 643هـ) : ((تُركّب الكلمة مع الكلمة إذا كان لأحدهما تعلّق بالأخرى على السبيل الذي به يحسن موضع الخبر وتتمام الفائدة))⁽¹⁴⁾ .

والإسناد عند ابن يعيش أعمّ من الخبر ، وقد ذكر ذلك في تعليقه على قول الزمخشري (ت 538هـ) بأنّ الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى ، فقال : ((وإنّما عبر بالإسناد ، ولم يعبر بلفظ الخبر وذلك من قبل أنَّ الإسناد أعمّ من الخبر ؛ لأنَّ الإسناد يشمل الخبر وغيره من الأمر ، والنهي ، والاستفهام ، فكُلّ خبر مسند وليس كلّ مسند خبراً ، وإنَّ كان مرجع الجميع إلى الخبر من جهة المعنى ألا ترى أنّ معنى قولنا (قم) أطلب قيامك وكذلك الاستفهام ، والنهي فاعرفه))⁽¹⁵⁾ .

وكذلك هو قول ابن الحاجب (ت 646هـ) في الإسناد ، إذ يقول : ((هو أن يُحكم بشيء على شيء يقصد بذلك إفادة السامع ، لا إخباراً بدليل قولهم هل زيد قائم ، فإنَّ الإسناد موجود وليس بخبر))⁽¹⁶⁾ ، فالإسناد أعمّ من الخبر ؛ لأنّه ((يشمل النسبة التي في الكلام الخبري ، والطلب ، والإنشائي))⁽¹⁷⁾ .

إذاً فالإسناد لا يقع إلا في المسند والمسند إليه فهما عماد الجملة ولا تخلو منهما الجملة لفظاً ، أو تقديراً .
أما المركبات الأخرى عدا المركب الإسنادي فلا يمكن لها أن تشكل جملة أو كلاماً ، وذلك نحو :
المركب الإضافي ، والبياني (وصفي ، توكيدي ، بدلي) ، والعدي ، والمزجي ، فهذه بمنزلة الاسم الواحد⁽¹⁸⁾ ،
والعلاقة في هذه المركبات ليست علاقة إسنادية ، فهذه المركبات كلها لا تصلح أن تشكل جملة ، لعدم توفر
الركنين الرئيسيين ، المسند والمسند إليه .

أما تسمية العناصر التي لا تدخل طرفاً في الإسناد ، بالفضلات ، أو المكملات للإسناد ، فهذا لا يعني
أن لا دور لها في الجملة ، فقد تسد الفضلة مسد العمدة أحياناً ، نحو :
(ضربي العبد مسيئاً) ، أو أن المعنى يتوقف عليها ، أو لا يؤدي إلا بها⁽¹⁹⁾ ، نحو قوله تعالى : [وما
خلقنا السماء والأرض وما بينهما لاعبين]⁽²⁰⁾ .

فقوله (لاعبين) حال ، وهو فضلة إلا أن تمام المعنى يحتم ذكره ، إذ ((إنَّ العنصرين الأساسيين
مسوقان من أجل نفي خلقهما في هذه الحالة المعينة لاعبين))⁽²¹⁾ .

وقد تكون الفضلة واجبة الذكر ، والعمدة واجبة الحذف ، كما في الإغراء والتحذير في
نحو : (إياكم والكذب) ، و (الله الله في الدماء) ، وكما في بعض أحوال حذف عامل المفعول
المطلق ، نحو : (صبرا آل ياسر) ، وقوله تعالى : [فسحقاً لأصحاب
السعير]⁽²²⁾ ، فالمذكور هنا هو الفضلة والعمدة محذوفة وجوبا⁽²³⁾ .

فالفضلة أو العنصر غير الإسنادي ليس مستغنى عنه بكل الأحوال . وهذا مرجعه إلى الحدث اللغوي
المتمثل بالاستعمال الذي يأتي أحياناً معارضا لقواعد النحويين أو النظام النحوي⁽²⁴⁾ .

وجعل الدكتور تمام حسان ما انتصب بعد نظام الإسناد قرينة معنوية سماها التخصيص ، أي : أنها
تخصص علاقة ما قبلها⁽²⁵⁾ .

وهناك عناصر أخرى لا علاقة لها بالإسناد ، وإنما تؤثر في معنى الجملة وهي النواسخ ، نحو : كان وأخواتها ،
وإن وأخواتها ، والحروف المشبهة بليس ، ولا النافية للجنس ، وظن وأخواتها ، إذ ((يظل الإسناد هو الرابطة
بين المبتدأ والخبر حتى بعد دخول النواسخ عليها ، وقد تتغير المصطلحات في التحليل النحوي لكن الإسناد لا
يتغير بينها وذلك ؛ لأنَّ البنية الأساسية في الجملة المنسوخة هي المبتدأ والخبر ، وإن تغيرت المصطلحات الدالة
عليها وفقا للتغير الحادث))⁽²⁶⁾ .

فهذه النواسخ لا تؤثر في النسبة بين ركني الجملة ، وإنما تؤثر من الناحية الإعرابية على المسند ، أو
المسند إليه ، أو كلاهما .

والحرف لا يكون أحد طرفي الإسناد ، فلا يكون مسندا ، أو مسندا إليه ، قال ابن السراج : ((الحروف :
ما لا يجوز أن يخبر عنها ولا يجوز أن تكون خبراً ، نحو : من ، وإلى))⁽²⁷⁾ ، وعلى وفق هذا ، فإنَّ الإسناد : ((لا
يتأتى إلا من اسمين أو من اسم وفعل ، فلا يتأتى من فعلين ، ولا حرفين ، ولا اسم وحرف ، ولا فعل وحرف ،
ولا كلمة ؛ لأنَّ الإفادة إنما تحصل بالإسناد ، وهو لابد له من طرفين ، مسند ، ومسند إليه))⁽²⁸⁾ .

وقد نقل السيوطي (ت 911هـ) أنّ أبا علي الفارسي (ت 377هـ) يرى : ((أنّ الاسم مع الحرف يعد كلاما في إشارة إلى النداء نحو :يا زيد))⁽²⁹⁾ ، ورُدّ ذلك بأنّ بنية جملة النداء الأصلية ، هي جملة فعلية ، أي : أنّ (يا) نابت مناب فعل قدره الجرجاني (ت 471هـ) بـ (أعني) أو (أريد) ، أو (أدعو) ، حين قال : ((جملة الأمر أنّه لا يكون كلام من حرف وفعل أصلا ، ولا من حرف واسم إلّا في النداء ، نحو : (يا عبد الله) ، وذلك إذا حُقق الأمر كان كلاما بتقدير المضمر الذي هو : أعني ، وأريد ، وأدعو ، و (يا) دليل عليه ، وعلى قيام معناه في النفس))⁽³⁰⁾ .

ومن المحدثين من اعترض على هذا التقدير ، وعدّ أنّ جملة النداء ليس بجملة فعلية ، ولا اسمية ، ويرى أنّنا لا يمكن أن نعتبرها من الجمل الفعلية لمجرد تأويل النحاة لها بعبارات فعلية ، وقد سماها جملة غير إسنادية⁽³¹⁾ .

ويتفق الدكتور مهدي المخزومي مع القول بأنّ جملة النداء ليس جملة فعلية ، أو اسمية ، ولكنه يختلف معه في اعتبارها جملة ؛ لأنّ الجملة تقوم على أساس من إسناد يؤدي إلى إحداث فكرة تامة ، وهذا غير متحقق في قولهم: يا عبد الله، وأنّ (يا) لا تعدو أن تكون أداة للتنبيه ولفت نظر المنادى، فهو يؤدي وظيفة كما تؤدي الأدوات الأخرى وظائف، مثل : (ألا) للتنبيه⁽³²⁾ .

ويعلل عدم اعتبار النداء جملة ، بأنّ النداء أسلوب يؤدّي وظيفة بمركب لفظي خاص وله دلالة خاصة ، ولن يؤدّي هذا الأسلوب بغير هذا اللفظ ، وأنّ إقامة الفعل مقامه يذهب بالدلالة المقصودة من أسلوب النداء ، وأنّ الكلام يتحول من الإنشائية إلى الخبرية ، وأنّ هناك اختلافا بين أدعو عبد الله ، ويا عبد الله ⁽³³⁾ .

ويقسم النحاة الإسناد على قسمين ، إسناد أصليّ ، وآخر غير أصلي فأما الأصلي فهو الإسناد الواقع بين المبتدأ والخبر ، والفعل والفاعل ⁽³⁴⁾ .

فأما الإسناد غير الأصلي فيتحقق من عمل المشتقات في الجملة عندما لا يكون المشتق ركنا رئيسا ، أو أساسا في الجملة فهو وما أسند إليه ليس بكلام ⁽³⁵⁾ .

ويقسم الإسناد باعتبار آخر إلى إسناد معنوي وآخر لفظيّ ، فالإسناد المعنوي هو أنّ تسند للكلمة ما لمعناها أو مدلولها ⁽³⁶⁾ ، وهذا هو الأصل في الإسناد ، وأما الإسناد اللفظي فهو: أنّ تسند إلى لفظ الكلمة⁽³⁷⁾ ، وهذا الإسناد يدخل كل أقسام الكلم من اسم ، وفعل ، وحرف ، أي : أنّ كل واحد من أقسام الكلم ممكن أن يكون مسندا إليه باعتبار لفظه .

ترتيب عناصر الجملة :

تتنظم العناصر في الجملة من خلال قرائن لفظية ، أو معنوية مما يجعل للجملة نظاما هو الأصل الذي يرجع إليه عند بنائها ، ومن هذه القرائن التي تنظم ارتباط عناصر الجملة ، الرتبة .

والرتبة هي : ((الموقع الأصلي الذي يجب أن تتخذه الوظيفة النحوية بالنسبة للوظائف الأخرى المرتبطة بها بعلائق نحوية تركيبية))⁽³⁸⁾. وهي تظهر وظيفة الباب النحوي الذي تنتسب إليه ، ((فالكلمات لا تتوالى في الجملة على نحو عشوائي بل يخضع ترتيبها لأنساق تركيبية مطردة وعلاقات شكلية داخلية معقدة))⁽³⁹⁾ .

وهناك نوعان من الرتب النحوية :

رتبة محفوظة: ((ومعناها موقع الكلمة الثابت متقدما ، أو متأخرا في التركيب الكلامي بحيث لو اختلّ هذا الموقع لاختل التركيب باختلاله))⁽⁴⁰⁾ ، وقد أشار ابن السراج إلى الأشياء التي لا يجوز تقديمها وجعلها ثلاثة عشر إذ إنّ الرتبة فيها محفوظة منها : ((الصلة على الموصول ، وتوابع الأسماء على المتبوع ، المضاف إليه على المضاف ، والفاعل على الفعل ، والأفعال التي لا تتصرف لا يقدم عليها ما بعدها ، والمشتقات العاملة عمل الفعل ، لا يقدم معمولها عليها . . .))⁽⁴¹⁾ ، فالرتبة في هذه الأبواب مقيدة ، ولا يجوز تقديمها ، فالتقديم والتأخير في الرتبة المحفوظة لا مجال فيه لاختيار المتكلم، فهو إما يكون منسجما مع القاعدة بحفظ الرتبة، وإما يكون مخالفا للقاعدة .

رتبة غير محفوظة : وهي ((موقع الكلمة المتغير في التركيب الكلامي متقدما أحيانا ، أو متأخرا أحيانا أخرى))⁽⁴²⁾ ، وتسمى هذه الرتبة (الحرة) أيضاً ، وقد ذكر ابن السراج ما كانت الرتبة فيه غير محفوظة بقوله : ((كل ما عمل في فعل متصرف أو كان خبرا لمبتدأ))⁽⁴³⁾ ، واصطلاح التقديم والتأخير في مفهوم البلاغيين ((ينتظم هذه الرتب))⁽⁴⁴⁾؛ لأنّ البلاغي لا يتناول التقديم والتأخير في الرتب المحفوظة ، بل في الرتب غير المحفوظة ؛ لكون التقديم والتأخير في الرتب غير المحفوظة اختيارا من حق المتكلم التصرف به تبعا لما يريده من معانٍ ؛ لذلك يدور البحث في علم المعاني حول الرتب غير المحفوظة .

والرتبة في اللغات غير المعربة هي من يحدد الوظيفة لكل عنصر في الجملة ، أمّا في اللغات المعربة ، فنرى الرتبة قد منحت عناصر الجملة حرية الحركة بسبب وجود قرينة أخرى هي الإعراب تأخذ على عاتقها تحديد وظيفة عناصر الجملة ، و ((قد تدعو الحال إلى حفظ الرتب غير المحفوظة إذا كان أمن اللبس متوقفا عليها وذلك ، نحو: ضرب موسى عيسى، أو نحو: أخي صديقي ، إذ يتعين في موسى أن يكون فاعلا ، وفي أخي أن يكون مبتدأ محافظة على الرتبة؛ لأنها تزيل اللبس وهي ها هنا تعتبر القرينة الرئيسة الدالة على الباب النحوي))⁽⁴⁵⁾.

والأصل في الترتيب للمركب الإسنادي الاسمي ، أن يقدم المسند على المسند ، أي : أن يقدم المبتدأ على الخبر هذا هو الأصل ، قال سيبويه : ((فالمبتدأ كل اسم ابتدئ ليبنى عليه كلام . . . فالمبتدأ الأول ، والمبني ما بعد عليه))⁽⁴⁶⁾ ، ويكون ركنا للمركب الإسنادي الاسمي (المبتدأ والخبر) على أنماط هي :

_مبتدأ + خبر مفرد جامد ، نحو : زيد رجل ،

_ومبتدأ + خبر مفرد مشتق ، نحو زيد قائم ،

_ومبتدأ + خبر (شبه جملة) ، ظرف أو جار ومجرور ، نحو : زيد أمام الدار ، أو في الدار ، _ومبتدأ + خبر (جملة) ، نحو : زيد يقوم .

ويجوز أن يتغير هذا الترتيب في المسند والمسند إليه فيجوز أن يتقدم المسند (الخبر) على المسند إليه (المبتدأ) ؛ لأنّ الرتبة بين المبتدأ والخبر رتبة غير محفوظة ويكون تقديم الخبر ((تقدّما على نية التأخير))⁽⁴⁷⁾ .

أمّا الترتيب في المركب الإسنادي الفعلي ، فالأصل فيه أن يتقدم المسند على المسند إليه ، أي : يجب أن يتقدم الفعل على الفاعل ؛ ولا يجوز أن يتقدم المسند إليه (الفاعل) على المسند (الفعل) ويبقى فاعلا ؛ لأنّ الرتبة في تقديم الفعل على الفاعل من الرتب المحفوظة ، ((وهذا خلافا للكوفيين))⁽⁴⁸⁾ ، الذين يجيزون في ترتيب عنصري المركب الإسنادي الفعلي أن يتقدم المسند إليه (الفاعل) على المسند (الفعل) مع بقائه فاعلا .

عناصر بناء الجملة بين المعيارية والوصفية :

لعل أهم مناهج دراسة اللغة تتمثل في منهجين، منهج معياري تقليدي ومنهج وصفي استقرائي ، أما الأول فهو المنهج المعياري ، ويقوم ((على فرض القاعدة ، وينأى عن الوصف ويتأول لما خرج عن القواعد التي يصوغها بإحكام شتى التأويلات ، أو يحكم عليها بالشذوذ والقلّة إن لم يجد فيها تأويلاً مناسباً ولو كان بعيداً ، (أو مستغرباً))⁽⁴⁹⁾ ، والآخر فهو بخلاف الأول- وهو المنهج الوصفي الذي ((يقوم على وصف اللغة (لغة محدودة)، في زمن محدد، ومكان محدد دون اعتبار للخطأ والصواب فيها ، ويصف الحقائق دون فلسفة ، أو محاكمة لها، أو إقحام المنطق في تفسيرها ، وتأويل الظواهر اللغوية))⁽⁵⁰⁾ .

فالمنهج الوصفي يصف اللغة كما هي دون الحكم عليها بالصحّ، أو الخطأ، وإنّما وصفها كما هي عند المتكلمين بها ومن دون تعليل لما يحدث فيها من ظواهر، على حين أنّ المعيارية تقوم أساساً على الحكم بالصح، أو الخطأ على ما تتناوله من اللغة؛ لأنّها تلتزم بقواعد تتخذها معياراً للصواب أو الغلط، فما وافقها كان صحيحاً، وما خالفها يعد شاذاً، أو قليلاً، أو نادراً، أو غلطاً .

وقد يوصف النحو العربي بأنّه عرف المنهجين ، لاعتماده على القياس ، والتعليل ، وهما من أدوات المعيارية ، وكذلك اعتماده في بداياته على السماع والسمع من أدوات الوصفية ، إذ إنّ ((الاتصال المباشر بالواقع اللغوي أصل من أصول النحو الوصفي ، وقد كان أيضاً أصلاً من أصول النحو العربي نتيجة لطبيعة الحياة العربية ولطبيعة الحركة العلمية التي نشأت في مناخ عام أساسه النقل ، والرواية ، وقد أدّى هذا الاتصال إلى أنّ يكون في النحو اتجاه وصفي في تناول كثير من ظواهر اللغة))⁽⁵¹⁾ ، وعلى هذا يمكننا القول إنّ الدراسات اللغوية في العربية قد بدأت وصفية في كثير من أصولها ثم انتهت في الفترات المتأخرة إلى المعيارية ، وهي في شطرها الأول عوّلت على استقراء المادة اللغوية من مصادرها الأصلية (السماع، المشاهدة) ، ثم استتبعت منها القواعد الكلية ، والجزئية ، أي : جعلت القاعدة خاضعة للاستقراء ، وليس العكس ، أمّا في شطرها الثاني فقد أخذت بالقواعد التي انتهت إليها ، وأخضعت لها المادة اللغوية القديمة ، والمستجدة ، وتوقّفت في استقراءها عند ما يصطلح عليه بعصر الاستشهاد⁽⁵²⁾ .

وإذا كان النحو العربي قد انتهت به الحال إلى أنّ يكون معيارياً ، متمثلاً بمدرسة البصرة، فإنّ الكثيرين يرون أنّ المدرسة المقابلة لها ، وهي المدرسة الكوفية تقوم على المنهج الوصفي ، وأنّ أسس المنهج الوصفي الحديث موجودة فيها إلى حدّ ما ، إذ يقول الدكتور مهدي المخزومي : ((لو تتبعنا أعمال الكوفيين لوجدناها قريبة الشبه مما ينادي به أصحاب الدرس الحديث فمنهجهم العام يقوم على اعتماد المسموع من كلام العرب والميل عن تحكيم المقاييس العقلية في القضايا النحوية))⁽⁵³⁾ ، ويذهب بعضهم إلى أنّ الكوفيين يمكن أن يكونوا رواداً للمنهج الوصفي المعاصر ، إذ يلتقي الكوفيون بالمنهج الوصفي اللغوي المعاصر في مسألة احترام اللغة ، حيث إنّ هذا المنهج يعتد بالكلام المنطوق بأشكاله اللغوية ، ومستوياته المختلفة ، فلا يفرق بين لغة متكلم ، أو

آخر فصيحاً كان ، أو غير فصيح ، وفي أي زمن أو فترة معاصراً كان ، أو غير معاصر ، وفي أي بيئة لغوية⁽⁵⁴⁾ ، فالذي يجعل المنهج الكوفي ، أو المدرسة الكوفية تمثل المنهج الوصفي الحديث ((اعتداد الكوفيين بالنقل ، وتناولهم القياس تناولاً لا يمسّ روح النص اللغوي وجنوحهم عن اتباع التأويلات البعيدة ، والتوجيهات المتكلفة ، والإمعان المنطقي وتعديلهم القواعد حتى تتلاقى مع المسموع ، وتفسيرهم النصوص القرآنية والنصوص اللغوية الأخرى تفسيراً لا يكاد يخالف الظاهر))⁽⁵⁵⁾ هذه هي أبرز الأسس التي يقوم عليها المنهج الكوفي ، وهي تختلف عن المنهج البصري الذي يقوم على القياس المنطقي ، وتلتقي مع المنهج الوصفي الحديث الذي يصف الحقائق ويناقشها دون فلسفة ، أو محاكمة لها ، أو إقحام المنطق في تفسير الظواهر وتأويلها ، فهذا التفسير ، والتأويل ، والتعليل من أسس المعيارية .

إنّ مدرسة الكوفة عرفت بأنّها مدرسة وصفية، وإنّ ذلك لا ينبغي أن يكون حكماً عاماً؛ ((لأنّ الأعمال الأولى لدى أئمة المدرستين اختلط فيها الوصف والتفسير))⁽⁵⁶⁾، فالنحاة الأوائل من المدرستين عملوا على جمع ما استطاعوا من الكلام العربي من خلال الذهاب إلى البوادي ، والسماع من الأعراب بشكل مباشر ، أو غير مباشر، على أنّ هذا الجمع لم يكن كاملاً ، ثم صنفوا الكلام المجموع على حسب الأسس التي وضعوها،)) ويكمن الخلاف بين البصريين والكوفيين في هذه المصنفات أنّ الكوفيين أكثر احتراماً لكل ما ورد من الكلام العربي أيّاً كان في الغالب من حيث القائل والراوي ، وتوافر النظر، أو عدمه، والزمان، والمكان، والشاذ، والنادر، ومعروف القائل، ومجهوله، والكثير، والقليل))⁽⁵⁷⁾، فنظرة الكوفيين هي نظرة المنهج الوصفي الحديث الذي ينظر إلى اللغة من حيث هي موجودة دون الأخذ بمعايير القلة، أو الكثرة ، أو الشذوذ، أو التعليل .

فالمنهج الوصفي ((هم الباحث فيه أنّ يشرح ما يقع تحت نظره شرحاً وصفياً موضوعياً دون أن يراعي أنّ هذا القول جائز وذاك لا يجوز؛ لأنّ همّه وصف اللغة لا فرض القواعد))⁽⁵⁸⁾ أي: أنّ هذا المنهج يعتمد ((من ناحية الباحث على التجرد والموضوعية ويعتمد في المادة المدروسة على الشكل والوظيفة دون أن يدخل في اعتباره، أي أفكار أخرى خارجة عن اللغة نفسها))⁽⁵⁹⁾ .

أمّا الباحث في المنهج المعياري فيعتمد على القياس في استنباط الأحكام النحوية وهمّه الحرص على اطراد القاعدة بناء على الأغلب الشائع من الكلام ، وما يخالف هذا الأغلب الشائع في نظر المعياري ، إمّا شاذ ، أو ضرورة ، وإمّا قليل لا يقاس عليه ، وإذا لم يجد له باباً من هذه الأبواب عندها يكون خطأ ، أو يؤوّل لكيلا يخرج عن القاعدة المعيارية ، وهو في كل هذا يعمل العقل ، أي : يحاول تفسير الظواهر النحوية عقلياً ، كما هو الحال في العلل ، والعامل النحوي .

ولعل التقسيم المكاني، والزمني لتكلمي اللغة من أبرز مظاهر معيارية النحو العربي القديم ، إذ جعلوا قسماً يجوز الأخذ منه وأنّ كلامه معيار أو قاعدة ، وقسماً لا يجوز الأخذ منه ولا يعتد بكلامه ولا يقاس عليه ، فأما التقسيم المكاني فقال السيوطي: ((والذي عنهم نقلت اللغة العربية ، وبهم اقتدي ، وعندهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم قيس ، وتميم ، وأسد ، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ، ومعظمه ، وعليه

اتكل في الغريب، وفي الإعراب، والتصريف ، ثم هذيل وبعض كنانة ، وبعض الطائيين . . . وبالجمله فإنّه لم يؤخذ عن حضري قط ، ولا عن سكان البراري)) (60) ، وبهذا التقسيم فقد ((عمد النحاة العرب إلى لهجات متعددة فخلطوا بينها محاولين إيجاد نحو عام ، لها جميعا)) (61) ، بالرغم مما بينها من فروق .

أما التقسيم الزمني للمتكلمين ((فهم يشملون بدراستهم مراحل متعاقبة من تأريخ اللغة تبدأ بحوالي مائة وخمسين عاما ما قبل الإسلام ، وينتهي بانتهاء ما يسمونه عصر الاستشهاد)) (62) . إن قصر اللغة على قسم من المتكلمين بها أفضى بالنحاة القدماء إلى وضع قواعد العربية على أساس أن قسما من اللغة جائز ، وأن قسما منها غير جائز . فلم يكن بد من أن يواجهوا نصوصا تخالف ما وضعوه من قواعد ، مما يضطرهم للتأويل والتقدير ، والضرورة ، وعلى هذا الأساس وقع الخلاف في أبواب النحو، ومثلما وقع الخلاف بين النظرة المعيارية ، والنظرة الوصفية في كثير من المسائل التي تخص عناصر الجملة ، فقد اختلف في المسند إليه ، إذ قرّر النحويون في قواعدهم التي وضعوها أن المسند إليه لا يكون إلا مفردا ، سواء أكان هذا المسند إليه مبتدأ ، أم فاعلا ، أم نائبا عن الفاعل ، إلا أننا نجد من أجاز وقوع الجملة مسندا إليه من دون قيد ، أو شرط ، وأسند إلى الجملة إسنادا معنويا ، وهم الكوفيون ، أمثال : هشام بن معاوية الضريّر (ت 209هـ) وتعلّب (ت 291هـ) وغيرهم (63) ، والذي يوصف مذهبهم بأنّه مذهب وصفي ، وهناك من أجاز وقوع الجملة مسندا إليه بشروط ، مثل : الفراء (ت 207هـ) ، ونسب هذا الرأي إلى سيبويه (64) .

وقد استندوا إلى شواهد فصيحة من لسان العرب كالقرآن والشعر، نحو قوله تعالى: [[وسواءٌ عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرتهم لا يؤمنون]]] (65)، وهو ما فسره ابن يعيش بقوله : ((الفعل ههنا في تأويل مصدر والمعنى سواء عليهم الإنذار ، أو عدم الإنذار ، فالإنذار وما عطف عليه مبتدأ في المعنى وسواء الخبر)) (66) ، إذ أول الجملة (أأنذرتهم) بالمفرد ، ويشير النحاة إلى أن كلّ الجمل التي لها محل من الإعراب تؤول بالمفرد كما يذكر ابن مالك (67) فكذاك هي الجملة إن وقعت مبتدأ ، فهي جملة لها محل .

ومن ذلك في الشعر ، قول الشاعر كثير عزة (68) :

أريدُ لأنسى ذكرها فكأنما تمثّل لي ليلي بكلّ سبيل

قال ابن جني: ((وضع الفعل موضع مصدره)) (69)، وأشار أبو حيان إلى أن هذا على إنزال الفعل منزلة المصدر من غير ما يسبكه له، قال الخليل في قول: أريد لأنسى حبّها ، أي : إرادتي لأنسى حبها (70)، أي : مبتدأ وخبره ويذكر الشاطبي (ت 790هـ): أن المبتدأ وقع جملة في اللغة ، وهو كثير في القرآن والكلام العربي (71) ، فالمسند إليه (المبتدأ) جاء جملة .

ومما قيل فيه إن الجملة وقعت مسندا إليه (فاعلا) ، قوله تعالى : [[ثمّ بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجنّنه]]] (72) ، فقد عدت جملة (ليسجنّنه)، فاعلا للفعل بدا، قال ابن هشام : ((وقال الكوفيون الجملة فاعل)) (73) ، فأجازوا الإسناد للجملة على أنّها فاعل .

ونحو قول سوار بن المضرب السعدي (74) :

فإن كان لا يرضيك حتّى تردني إلى قطني لا إخالك راضيا

ذكر ابن جني أنّ الفراء - الذي يشترط وجود معلق في إجازة مجيء الجملة فاعلا - عدّ حتى أداة تعليق ، قال: ((حمله الفراء على المعنى ، قال: لأنّ معناه: لا يرضيك إلّا أن تردني ، فجعل الفاعل متعلقا على المعنى))⁽⁷⁵⁾، أي: حتى تردني فاعل للفعل (يرضيك)

ومما وردت فيه الجملة مسندا إليه (نائبا عن الفاعل) قوله تعالى: [[قِيلَ يَا نُوحُ اهْبِطْ بِسَلَامٍ مِنَّا]] ⁽⁷⁶⁾، إذ جعلت جملة (يا نوح) نائبا عن الفاعل، قال أبو البقاء العكبري (ت 616هـ) : ((يا، ونوح في موضع رفع لوقوعها موقع الفاعل . . .)) ⁽⁷⁷⁾ .

فهذه الأمثلة وغيرها تظهر أنّ هناك من يجيز أن يكون المسند إليه جملة وليس فقط مفردا ، وأنّ إجازته مبنية على نصوص أوردها المتكلمون للغة نفسها، وهي واقعة بالفعل في أفصح النصوص العربية .
إنّ من يقرّ بمجيء المسند إليه جملة أخذ بظاهر ما ورد في اللغة من نصوص وهذا الأخذ بالظاهر يناسب السماع عند المتقدمين والوصفية عند المحدثين ، إذ أشاروا إلى مجيء الجملة مبتدأ، وفاعلا ، ونائبا عن الفاعل ، مثلما أجازوا مجيء الجملة : خبرا ، وحالا ، وصفة ولقد أشاروا إلى هذا ضمنا، فعندهم من الكلام ما يكون كلمة، قال ابن مالك ⁽⁷⁸⁾ :

واحدُهُ كلمةٌ والقولُ عم وكلمةٌ بها كلامٌ قد يؤمّ.

فالكلمة قد يقصد بها الكلام ، نحو : (لا إله إلّا الله) ، أي : قولي : لا إله إلّا الله ، وهذا يمكن اتخاذه أصلا لتسويغ مجيء الجملة بمعنى المفرد .

إنّ ما ورد من نصوص جاءت فيها الجملة مسندا إليه ، سواء أكان هذا نصا قرآنيا ، أو مثلا عربيا ، أو شعرا حفّز قسما من المحدثين إلى الأخذ بذلك ، منهم الدكتور عبد الفتاح الحموز ، إذ قال : ((فإنّني أذهب من غير تردد إلى إجازة وقوع الجملة الفعلية، أو الاسمية ، فاعلا أو مبتدأ . . . ؛لأنّ ذلك هجرا للتأويل والتقدير ، وحملا للنص القرآني وغيره على ظاهره، ولا ضرورة تدعو إلى حمله على غير الظاهر ؛لأنّ ذلك لا يلجأ إليه إلّا إذا استعصى الحمل على الظاهر)) ⁽⁷⁹⁾ .

وذهب إليه الدكتور عبد القادر المهيري، إذ قال: ((إلّا أنّ تصنيف النحاة للجملة يعوزه الاستقصاء، فقد أهملوا جانباً من الجمل رغم أنّ لها في أداء المعنى وظيفة لا يمكن أننتكر، وأنها تقوم بوظائف يمكن أن يقوم بها المفرد،ذلك شأن الجملة الواقعة فاعلا،والجملة الواقعة مبتدأ)) ⁽⁸⁰⁾.

فإذاً السماع عند القدماء ، والوصفية عند المحدثين أجازتا لهذا العنصر من عناصر الجملة (المسند إليه) أن يأتي جملة وليس اسما محضا فقط .

وأما من لم يقرّ بمجيء المسند إليه جملة، وأنّه لا يكون إلّا مفردا ، فقد أوّل ما وجده جملة ، لكي يتسق مع القواعد المفترضة التي وضعها النحاة دون الالتفات إلى ما يعرف بالحدث اللغوي ، الذي يقر بأن المتكلمين أوردوا هذا في كلامهم ، فأخذوا يأولون ما وجدوه من نصوص لكي يحافظوا على القاعدة التي وضعت ، وبنيت على استقراء قسم من اللغة وليس اللغة كلّها، وما يخرج عن هذه القاعدة يحاولون إعادته إليها بما يناسب النظام النحوي الذي وضعوا قواعده ، ومخالفه يجب أن يعود إليه بشتى التأويلات ، وإن كان هذا المخالف نصا قرآنيا ، فإنّه يُتأوّل ليصبح موافقا لما قرره النحاة ، فأصبح النص تبعا للقاعدة وليس القاعدة مستتبطة من النص ، ((

وانقلب البحث في النصوص التي تذكر قواعدها إلى البحث في القواعد التي تذكر نصوصها ((⁽⁸¹⁾ ، فغلبت القاعدة على النص ، وهذا ما لا يمكن الاستكانة إليه ، والتسليم له ؛ لأنّ النصوص المسموعة والعالية الفصاحة تردّه ، أو أنّ الاستعمال يردّه ، وإذا تعارض القياس مع الاستعمال ، فيجب الأخذ بالاستعمال ، قال ابن جني (ت 392هـ) في باب تعارض السماع والقياس : ((إذا تعارضا نطقا بالمسموع على ما جاء عليه ، ولم تقسه في غيره))⁽⁸²⁾ ، وقال في موضع آخر : ((وإنْ شذَّ الشيء في الاستعمال وقوى في القياس كان استعمال ما كثر استعماله أولى ، وإنْ لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله))⁽⁸³⁾ .

نخلص مما تقدم إلى أنّ الجملة وردت مسندا إليه في نصوص فصيحة موثوقة من القرآن الكريم ، والشعر، وكلام العرب ، وأنّ اللغة استعمال وتداول قبل أنْ تقنّن في قواعد ، فالقواعد مستنبطة من اللغة وليس العكس.

الخاتمة

في نهاية البحث لابد من تسجيل بعض النتائج ، وهي على النحو الآتي :

*إنّ نظام بناء الجملة صناعة نحوية ، وخضوع لقواعد النحويين ، وهو يقوم على الأعمّ الأشمل من الكلام ؛ كون القواعد لم تكن شاملة لكل الكلام العربي ، وما خرج عن هذا البناء يؤيده السماع وإنّ لم يتوافق مع القاعدة ، ولولا سلطة القواعد والتقدير ، والتأويل ، لأصبح ما يوصف بأنّه خارج عن القواعد في صلب التوجيه النحوي كونه واقعا لغويا .

*المشكل هو ورود (المسند إليه جملة) ؛ لكونه موضع خلاف بين النحويين ، وخلافهم تحكمه مبادئ المنهج الذي انطلق منه كل فريق ، فالمعيارية تحتم أن يكون المسند إليه مفردا ، أي : غير جملة ، والوصفية تجيز أن يكون غير مفرد ، أي : جملة ، فنتج عن اختلاف النظرتين ما يوحي بالخلاف والاختلاف حول عدد من المسائل .

*الاحتكام إلى الاستعمال ، والأدلة اللغوية المتمثلة بالشواهد الفصيحة من كلام العرب ونثرهم يجنبنا الكثير من مسائل التقدير ، والتأويل ، والتعليل ، وهذا ما يناسب حركة توجّه النحويين نحو تيسير النحو العربي في العصر الحديث .

الهوامش

- (1) خصائص نظام الجملة العربية من خلال القرآن الكريم , إبراهيم ميهوبي : 26
- (2) المصدر نفسه : 26
- (3) ينظر : عصر النبوية , إديث كريزويل : 413،415
- (4) المصدر نفسه : 413
- (5) المصدر نفسه : 415
- (6) الكتاب , سيبويه : 23/1
- (7) المصدر نفسه : 88/2
- (8) المقتضب , أبو العباس المبرد : 146/1
- (9) ينظر : مغنى اللبيب عن كتب الأعراب , ابن هاشم الأنصاري : 37/2
- (10) المفصل في علم العربية , جار الله الزمخشري : 49 , وينظر : شرح المفصل , ابن يعيش . : 88/1 .
- (11) الأصول , أبو بكر السراج : 37/1
- (12) شرح كتاب سيبويه , أبو سعيد السيرافي : 173/1
- (13) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك , ابن عقيل المصري : 19/1
- (14) شرح المفصل : 20/1
- (15) المصدر نفسه 20/1
- (16) الإيضاح في شرح المفصل . ابن الحاجب : 61/1
- (17) شرح الرضى على الكافية , رضي الدين الأسترابادي : 33/1
- (18) ينظر : المقتضب : 143/4 , الأصول في النحو : 225/2 .
- (19) ينظر : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك , علي بن محمد الأشموني : 223
- (20) الأنبياء : 16
- (21) بناء الجملة العربية , محمد حماسة عبد اللطيف : 35
- (22) الملك : 11
- (23) ينظر : الجملة العربية تأليفها وأقسامها , فاضل السامرائي : 14
- (24) ينظر : بناء الجملة العربية : 35
- (25) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها , تمام حسان : 195
- (26) بناء الجملة العربية : 123
- (27) الأصول في النحو : 37/1
- (28) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع , جلال الدين السيوطي : 45/1
- (29) المصدر نفسه : 45/1
- (30) دلائل الإعجاز , عبد القاهر الجرجاني : 28
- (31) ينظر : دراسات نقدية في النحو العربي , عبد الرحمن أيوب : 129
- (32) ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه , مهدي المخزومي : 57-58
- (33) ينظر : المصدر نفسه : 58
- (34) ينظر : شرح الرضى علي الكافية : 32/1
- (35) المصدر نفسه :
- (36) ينظر : المساعد على تسهيل الفوائد , ابن عقيل , 1982م : 5-6 , حاشية ياسين على ألفية ابن مالك , ياسين العلمي : 7/1
- (37) همع الهوامع : 26/1 , وينظر : المساعد على تسهيل الفوائد : 6/1
- (38) دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية ونقدها . لطيفة إبراهيم النجار : 196
- (39) العربية والوظائف النحوية , ممدوح الرمالي : 220
- (40) أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة , فاضل مصطفى الساقى : 186
- (41) الأصول في النحو : 222-223
- (42) أقسام الكلام العربي : 189
- (43) الأصول في النحو : 222/2
- (44) أقسام الكلام العربي : 189

- (45) المصدر نفسه : 188
- (46) الكتاب : 126/2
- (47) دلائل الأعجاز : 106
- (48) شرح جمل الزجاجي , ابن عصفور الأشبيلي: 159/1
- (49) منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث , د. علي زوين: 23
- (50) العربية وعلم اللغة الحديث , محمد محمد داوود: 95
- (51) النحو العربي والدرس الحديث , عبده الراجحي: 55
- (52) ينظر : منهج البحث اللغوي : 16
- (53) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو , مهدي المخزومي: 381
- (54) ينظر : الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر , عبد الفتاح الحموز: 7
- (55) مدرسة الكوفة : 352
- (56) النحو العربي والدرس الحديث : 58
- (57) الكوفيون في النحو والصرف : 96
- (58) فقه اللغة العربية وخصائصها , إميل بديع يعقوب: 94
- (59) أصول النحو العربي , محمد عيد: 60
- (60) الاقتراح في علم أصول النحو , السيوطي: 22-23
- (61) فقه اللغة , إميل بديع يعقوب : 96
- (62) اللغة بين المعيارية والوظيفة , تمام حسان: 33
- (63) ينظر : مغنى اللبيب : 63/2
- (64) ينظر : البحر المحيط , أبو حيان الأندلسي: 173/1 , معنى اللبيب : 63/2 , همع الهوامع : 523/1
- (65) البقرة : 6
- (66) شرح المفصل : 93/1
- (67) ينظر : شرح التسهيل , تسهيل الفوائد وتكميل المعاصر , جمال الدين ابن مالك : 171/3
- (68) ديوان كثير عزة : 108
- (69) ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها , ابن جني: 32/2 , مغنى اللبيب: 233/1
- (70) ينظر البحر المحيط : 163/7 , الجني الداني في حروف المعاني , بدر الدين المرادي : 122
- (71) ينظر : المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية , أبو إسحاق الشاطبي: 540/2
- (72) يوسف : 35
- (73) مغنى اللبيب : 63/2
- (74) البيت السوار بن المضرب السعدي في الكامل في اللغة والأدب , المبرد: 77/2
- (75) الخصائص , ابن جني: 433/2
- (76) هود : 48
- (77) التبيان في إعراب القرآن , أبو البقاء العكبري: 454/2
- (78) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : 16/1
- (79) ظاهرة التعويض في العربية وما حمل عليها من مسائل , عبد الفتاح الحموز: 14
- (80) نظرات في التراث اللغوي العربي , عبد القادر المهيري: 39
- (81) أصول النحو العربي : 101
- (82) الخصائص : 117/1
- (83) المصدر نفسه : 124/1

المصادر والمراجع

- (1) الأصول، أبو بكر السراج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط3 مؤسسة الرسالة، بيروت 1996م.
- (2) أصول النحو العربي، محمد عيد، ط4، عالم الكتب، القاهرة، 1989م.
- (3) الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي، ط1، مطبعة دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد، 1310هـ
- (4) أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، فاضل مصطفى الساقى، د. ط، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1977م.
- (5) الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب، تحقيق: د. موسى بناي العلي، د. ط، مطبعة العاني، بغداد، 1982م.
- (6) بناء الجملة العربية، محمد حماسة عبد اللطيف، د. ط، دار غريب للطباعة، القاهرة، 2003 م.
- (7) تفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: عادل احمد عبد الموجود وآخرون، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1993م.
- (8) التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، تحقيق: سعد كريم الفقي، ط1، دار اليقين، 2001م.
- (9) الجملة العربية تأليفها وأقسامها، فاضل السامرائي، ط2، دار الفكر، عمان، 2007م.
- (10) خصائص نظام الجملة العربية من خلال القرآن الكريم، إبراهيم ميهوبي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2006م.
- (11) دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية ونقدها، لطيفة إبراهيم النجار، ط1، دار البشير، عمان، 1993م.
- (12) دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمود محمد شاكر، د. ط، مكتبة الخانجي، القاهرة، 2000م.
- (13) دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية ونقدها، لطيفة إبراهيم النجار، ط1، دار البشير، عمان، 1993م.
- (14) ديوان كثير عزة الحاوي، جمعه شرحه: د. إحسان عباس، د. ط، دار الثقافة، بيروت، 1971م.
- (15) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل المصري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط1، دار الغدير، قم، 1429هـ.
- (16) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد الأشموني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 1955م.
- (17) شرح التسهيل، تسهيل الفوائد وتكميل المعاصر، جمال الدين ابن مالك، تحقيق: محمد عبد القادر، وطارق فتحي السيد، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م.
- (18) شرح جمل الزجاجة، ابن عصفور الأشبيلي، تحقيق: صاحب أبو جناح، د. ط، د. ت.
- (19) شرح الرضى على الكافية، رضى الدين الأستربادي، تحقيق: يوسف حسن عمر، ط2، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، 1996م.
- (20) شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2008م.
- (21) شرح المفصل، ابن يعيش، صححه وعلق عليه جماعة من العلماء، د. ط، المطبعة المنيرية، مصر، د. ت.

: 88/1

- (22) ظاهرة التعويض في العربية وما حمل عليها من مسائل , عبد الفتاح الحموز , ط1, دار عمار , عمان , 1987م.
- (23) العربية وعلم اللغة الحديث , محمد محمد داوود , د. ط , دار غريب , القاهرة , 2001م.
- (24) العربية والوظائف النحوية , ممدوح الرمالي , د.ط, دار المعرفة الجامعية , 1996م.
- (25) عصر البنيوية, إديث كريزويل, ترجمة: جابر عصفور: ط1, دار سعاد الصباح, الكويت, 1993م.
- (26) فقه اللغة العربية وخصائصها , بديع يعقوب , إميل بديع يعقوب , ط1, دار العلم للملايين , بيروت , 1982م.
- (27) في النحو العربي نقد وتوجيه , مهدي المخزومي , ط2, دار الشؤون الثقافية العامة , بغداد , 2005م.
- (28) الكامل في اللغة والأدب المبرد , علق عليه : محمد أبو الفضل ابراهيم , ط3, دار الفكر العربي القاهرة , 1997م.
- (29) الكتاب , سيبويه , تحقيق: عبد السلام محمد هارون , ط3, مكتبة الخانجي , القاهرة 1988م.
- (30) : الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر , عبد الفتاح الحموز , ط1, دار عمار , عمان , 1997م.
- (31) اللغة بين المعيارية والوظيفة , تمام حسان , ط4 , عالم الكتب , القاهرة , 2000م.
- (32) اللغة العربية معناها ومبناها, تمام حسان, د.ط, دار الثقافة, الدار البيضاء, 1994م.
- (33) المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها , ابن جني , تحقيق علي النجدي وآخرون من د.ط, القاهرة , 1994م.
- (34) الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر , عبد الفتاح الحموز , ط1, دار عمار , عمان , 1997م.
- (35) المساعد على تسهيل الفوائد , ابن عقيل , تحقيق : محمد كامل بركات ط1, دار الفكر , دمشق, 1982م.
- (36) مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب , ابن هاشم الأنصاري , تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد, ط1, مطبعة شريعت, إيران, د.ت.
- (37) المفصل في علم العربية, جار الله الزمخشري, تحقيق: د.فخر صالح قداره, ط1, دار عمار, عمان, 2003م.
- (38) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية , أبو إسحاق الشاطبي, تحقيق : عبد الرحمن سلمان , ط1 , مركز إحياء التراث الإسلامي , مكة , 2007م.
- (39) المقتضب, أبو العباس المبرد, تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة د.ط مطابع الأهرام, القاهرة , 1994م.
- (40) منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث, د.علي زوين, ط1, دار الشؤون الثقافية, بغداد, 1986م.
- (41) النحو العربي والدرس الحديث , عبده الراجحي , د.ط , دار النهضة, بيروت , 1979م.
- (42) نظرات في التراث اللغوي العربي, عبد القادر المهيري, ط1, دار الغرب الإسلامي, بيروت , 1993م.
- (43) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع , جلال الدين السيوطي , تحقيق: أحمد شمس الدين , ط1, دار الكتب العلمية , بيروت , 1998م.

Abstract

(Wholesale orthoses mechanism look analytical and descriptive)

The Arabic sentence consists of two parts, the subject and the predicate whether started or Qssurved.

These elements are essential in every sentence while any other components are adjuncts which can be dispensed away with.

Grammarians start that the subject should be singular but some start there it could be a sentence whether absolute or conditional.

The study examines the subject as a sentence whether it functions as topic, subject or deputy subject.